

## باب الاستثناء في الطلاق

قوله ﴿ حُكِيَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ رَحِمَهُ اللَّهُ : أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الِاسْتِثْنَاءُ فِي الطَّلَاقِ ﴾ .

وقال الشيخ تقي الدين رحمه الله : قول أبي بكر رواية منصوصة عن الإمام أحمد رحمه الله ، ولكن أكثر أجوبته كقول الجمهور ، ولا تفرغ عليه .  
قال في القواعد الأصولية : وأكثر الأصحاب خصوا قول أبي بكر بالإستثناء في عدد الطلاق ، دون عدد المطلقات . ومنهم من حكى عنه إبطال الاستثناء في الطلاق مطلقاً . قال : وهو ظاهر . انتهى .

قلت : ويحتمله كلام المصنف هنا . وقطع في الفروع بالأول .  
وقال في الترغيب : لو قال « أربعتكن طوائق إلا فلانة » لم يصح على الأشبه ، لأنه صرح بالأربع وأوقع عليهن . ولو قال « أربعتكن إلا فلانة طوائق » صح الاستثناء . انتهى .

قلت : وهو ضعيف .

قوله ﴿ وَالْمَذْهَبُ : أَنَّهُ يَصِحُّ اسْتِثْنَاءُ مَا دُونَ النِّصْفِ ﴾ .

وهو المذهب ، كما قال بلال ريب . وعليه الأصحاب . وقطعوا به .

قوله ﴿ وَلَا يَصِحُّ فِيمَا زَادَ عَلَيْهِ ﴾ .

وهو المذهب أيضاً كما قال المصنف . وعليه جماهير الأصحاب . ونص عليه .

قال صاحب الفروع في أصوله : واستثناء الأكثر باطل عند الإمام أحمد رحمه الله ، وأصحابه . وقيل : يصح . واختاره أبو بكر الخلال .

فأمره : يصح الاستثناء في المطلقات والمطلقات ، والأقارب ونحو ذلك ، إلا

ما حكى عن أبي بكر ، وصاحب الترغيب كما تقدم قريباً .

قوله ﴿ وَفِي النِّصْفِ وَجْهَانِ ﴾ .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمغنى ، والكافي ، والهادى ، والبلغة ، والشرح ، والمحرر ، والنظم ، والفروع ، والقواعد الأصولية .

أمرهما : يصح . وهو المذهب .

قال ابن هبيرة : الصحة ظاهر المذهب .

وصححه في التصحيح ، وتصحيح المحرر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير . واختاره ابن عبدوس في تذكرته .

وجزم به في الإرشاد ، والوجيز ، والمنور ، ومنتخب الأدمي وهو ظاهر كلام ابن عقيل في التذكرة في الطلاق والإقرار . فإنه ذكر فيهما « لا يصح استثناء الأكثر » واقتصر عليه .

والوجه الثاني : لا يصح .

قال في تجريد العناية : لا يصح استثناء مثل ، على الأظهر .

قال الناظم : الفساد أجود .

وقله أبو الطيب الشافعي عن الإمام أحمد رحمه الله .

قال الطوفي في مختصر الروضة : وهو الصحيح من مذهبنا .

ونصره شارحه الشيخ علاء الدين العسقلاني في مختصر مختصر الطوفي ، وهو صاحب تصحيح المحرر . واختاره ابن عقيل في فصوله .

ويأتى نظير ذلك في باب الحكم فيما إذا وصل بإقراره ماغيره

تفسيه : أكثر الأصحاب حكوا الخلاف وجهين . وقال أبو الفرج ، وصاحب

الروضة ، والخلاصة : هما روايتان .

وذكر أبو الطيب الشافعي عن الإمام أحمد رحمه الله : رواية بالمنع . كما تقدم .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا اثْنَتَيْنِ ، أَوْ خَمْسًا إِلَّا ثَلَاثًا طَلَّقْتَ ثَلَاثًا ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب . بناء على عدم صحة استثناء الأكثر .  
وقيل : تطلق اثنتان ، بناء على القول الآخر . وأطلقهما في الرعايتين .  
قلت : لو قيل تطلق ثلاثاً في قوله « خمساً إلا ثلاثاً » وإن أوقفنا في الأولى  
طلقتين : لكان له وجه . لأن لنا وجهاً أن الاستثناء لا يعود إلا إلى ما يملكه . وهو  
هنا لا يملك إلا ثلاث طلاقات ، وقد استثناها . فلا يصح . فكأنه قد استثنى الجميع  
كقوله « أنت طالق ثلاثاً إلا ثلاثاً » بخلاف ما إذا استثنى اثنتين من ثلاث .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا رُبْعَ طَلْقَةٍ : طَلَّقْتَ ثَلَاثًا ﴾  
هذا المذهب بلاريب . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به القاضى فى  
الجامع الكبير ، وصاحب المعنى ، والشرح ، والوجيز ، والهداية ، والمذهب ،  
والمستوعب ، والخلاصة .

قال فى القواعد الأصولية : تطلق ثلاثاً فى أصح الوجهين . وصححه ابن عقيل  
فى الفصول .

وقيل : تطلق طلقتين . اختاره القاضى . نقله عنه فى الفصول .  
وأطلقهما فى المحرر ، والفروع ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .  
قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ طَلَّقْتَيْنِ إِلَّا وَاحِدَةً فَعَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .  
مبينين على صحة استثناء النصف وعدمه . وقد تقدم المذهب فى ذلك .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا اثْنَتَيْنِ إِلَّا وَاحِدَةً ، فَهَلْ  
تَطْلُقُ ثَلَاثًا أَوْ اثْنَتَيْنِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .  
وأطلقهما فى المحرر ، والفروع .

أمرهما : تطلق اثنتين . وهو المذهب . صححه في التصحيح . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، وغيرهم . لأن الاستثناء من الاستثناء عندنا صحيح . واستثناء النصف صحيح على المذهب ، كما تقدم .

والوجه الثاني : تطلق ثلاثاً .

قال المصنف ، والشارح ، وغيرهما : لا يصح الاستثناء من الاستثناء في الطلاق إلا في هذه المسألة . فإنه يصح إذا أجزنا النصف . وإن قلنا : لا يصح ، وقع الثلاث . فأمره : لو قال « أنت طالق ثلاثاً إلا واحدة إلا واحدة » طلقت اثنتين ، على الصحيح من المذهب . لأنه استثنى من الواحدة المستثناة واحدة . فيلغو الاستثناء الثاني ، ويصح الأول . جزم به ابن رزين في شرحه .

وقيل : تطلق ثلاثاً ، لأن الاستثناء الثاني معناه إثبات طلاقة في حقها ، لسكون الاستثناء من النفي إثباتاً فيقع . فيقبل ذلك في إيقاع طلاقه ، وإن لم يقبل في نفيه . وأطلقهما في المعنى ، والشرح ، والفروع .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا إِلَّا ثَلَاثًا إِلَّا وَاحِدَةً ، أَوْ طَالِقٌ وَطَالِقٌ وَطَالِقٌ إِلَّا وَاحِدَةً ، أَوْ طَلَّقْتَيْنِ وَوَاحِدَةً إِلَّا وَاحِدَةً ، أَوْ طَلَّقْتَيْنِ وَنِصْفًا إِلَّا طَلَّقَةً : طَلَّقْتَ ثَلَاثًا ﴾ وهو المذهب .

قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب . وقدمه في النظم ، والهداية ، والمذهب ، والخلاصة في « أنت طالق طلقتين وواحدة [ إلا واحدة ] أو « طلقتين ونصفاً إلا طلاقة » طلقت ثلاثاً . وهو المذهب [ (١) ] .

( وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَطْلُقَ طَلِّقَتَانِ ) .

وقدمه في المستوعب في الجميع . وأطلقهما في المحرر ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .

(١) زيادة من نسخة الشيخ عبدالله بن حسن .

لكن صاحب الرعايتين : قدم أن الاستثناء بعد العطف بالواو يعود إلى الكل وقطع في الهداية والخلاصة : أن الاستثناء بعد العطف لا يعود إلا إلى الأخيرة . فإذا قال « أنت طالق وطالق وإلا واحدة » طلقت ثلاثاً . وقدمه في المستوعب . وصححه في المغنى .

قال في القواعد الأصولية : وما قاله في المغنى ليس بجار على قواعد المذهب . وقطع القاضى أبو يعلى بوقوع طلقتين في قوله « أنت طالق وطالق وإلا واحدة » كما قدمه ابن حمدان . وقطع به ابن عقيل في الفصول أيضاً .

لكن ذكر في المستوعب عن القاضى : أنها تطلق ثلاثاً في هذه وفي الجميع . واختار الشارح وقوع الثلاث في الأولى . وأطلق الخلاف في الباقي ، وأطلق الخلاف في المذهب في الأولى . وفي قوله « طَلَقْتَيْنِ وَنِصْفًا إِلَّا طَلَقَةً » .

فإذا قلنا : تطلق ثلاثاً في قوله « طالق وطالق وإلا واحدة » لو أراد استثناء من المجموع : دين ، وفي الحكم وجهان . وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحزر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى .

وظاهر كلامه في المنور : أنه لا يقبل في الحكم . فإنه قال : دين ، واقتصر عليه [قال ابن رزبن في التهذيب : كل موضع فسر قوله فيه بما يحتمله . فإنه يدين فيه فيما بينه وبين الله ، دون الحكم انتهى . ونقله أيضاً عنه في تصحيح المحزر وغيره] <sup>(١)</sup> .

قلت : الصواب قبوله .

[ قال الشيخ في مختصره - هداية أبى الخطاب - فإن قال : أردت استثناء

الواحدة من الثلاث : قبل .

وهذا الجزم من الشيخ الموفق مع إطلاق أبى الخطاب للخلاف - على ما نقله

المؤلف - أحسن ما يستند إليه في تصحيح الوجه الثانى ، وهو القبول . والله أعلم ] <sup>(١)</sup>

(١) زيادة من نسخة الشيخ عبد الله بن حسن .

فائِرة : لو قال « أنت طالق اثنتين ، واثنتين ، إلا اثنتين : طلقت ثلاثاً »  
جزم به القاضى فى الجامع الكبير ، وغيره .

وقدمه فى المعنى ، والشرح ، وشرح ابن رزىن .

ويحتمل أن تطلق اثنتين . قال ابن رزىن فى شرحه : هذا أقيس .

وإن قال « اثنتين واثنتين ، إلا واحدة » فالذى جزم به القاضى فى الجامع

الكبير : أنها تطلق اثنتين . بناء على قاعدته .

وقاعدة المذهب : أن الاستثناء يرجع إلى ما يملكه ، وأن العطف بالواو يُصَيِّرُ

الجمليتين جملة واحدة .

وأبدى المصنف فى المعنى احتمالين .

أحدهما : ما قاله القاضى .

والثانى : لا يصح الاستثناء .

وإن فرق بين المستثنى والمستثنى منه ، فقال « أنت طالق واحدة واحدة

وواحدة ، إلا واحدة وواحدة وواحدة » . قال فى الترغيب : وقعت الثلاث على

الوجهين .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا ، وَاسْتَثْنَيْ بِقَلْبِهِ إِلَّا وَاحِدَةً

وَقَعَتِ الثَّلَاثُ ﴾ .

أما فى الحكم : فلا يقبل ، قولاً واحداً .

وأما فى الباطن : فالصحيح من المذهب : أنه لا يدين ، كما هو ظاهر كلام

المصنف . وعليه جماهير الأصحاب . وجزم به السامرى فى فروقه ، وصاحب الوجيز ،  
والمستوعب ، وغيرهم .

وقدمه فى المعنى ، والشرح ، والفروع ، والنظم ، والزرکشى ، وغيرهم .

واختاره المجد فى محرره وغيره .

وقال أبو الخطاب : يدين . واختاره الحلوانى .

قال في عيون المسائل : لأنه لا اعتبار في صريح النطق . على الصحيح من المذهب . وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : نِسَائِي طَوَالِقٌ ، وَاسْتَنْثَى وَاحِدَةً بِقَلْبِهِ . لَمْ تَطْلُقْ ﴾ .

فيقبل فيما بينه وبين الله تعالى ، قولاً واحداً .  
وظاهر كلام المصنف : أنه يقبل في الحكم أيضاً . وهو الصحيح من الروايتين . والمذهب منهما . اختاره الشارح . وصححه في النظم .  
وظاهر ماجزم به في الوجيز . وقدمه في المحرر ، واختاره القاضي . وجزم به الزركشي ، والمنور .

والرواية الثانية : لا يقبل . اختاره ابن حامد .  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والفروع ،  
والرعايتين ، والحاوي الصغير .

### فائرناره

إصراهما : لو قال « نِسَائِي الْأَرْبَعُ طَوَالِقٌ » واستثنى واحدة بقلبه : طلقت في الحكم . على الصحيح من المذهب . وقطع به الأكثر .  
ولم تطلق في الباطن . وقدمه في الرعايتين ، والحاوي الصغير .  
وقيل : تطلق أيضاً . وهو الصحيح من المذهب . قدمه في الفروع . وهو ظاهر ماجزم به الزركشي ، والخرقي .

وقال في الترغيب : لو قال « أُرْبَعْتَكُن طَوَالِقٌ إِلَّا فُلَانَةَ » لم يصح على الأشبه لأنه صرح وأوقع . ويصح « أُرْبَعْتَكُن إِلَّا فُلَانَةَ طَوَالِقٌ » وتقدم ذلك في أول الباب .

الثانية : يعتبر للاستثناء والشرط ونحوهما : اتصال معتاد لفظاً وـ كما  
كانقطاعه بتنفس ونحوه . قاله القاضي ، وغيره . واختاره في الترغيب .

وقطع به في المحرر، والرعائتين، والحاوي الصغير، والوجيز، والنظم،  
وتجريد العناية، والمنور، وغيرهم.

ويعتبر أيضاً نيته قبل تكميل ما ألحقه به.

قال في القواعد الأصولية: وهو المذهب.

[وقيل: يصح بعد تكميل ما ألحقه به] <sup>(١)</sup> قطع به في المبهج، والمستوعب،

والمعنى، والشرح.

قال في الترغيب: هو ظاهر كلام أصحابنا.

واختاره الشيخ تقي الدين رحمه الله. وقال: دل عليه كلام الإمام أحمد

رحمه الله، وعليه متقدمو أصحابه.

وقال: لا يضر فصل يسير بالنية وبالاستثناء. انتهى.

وقيل: محله في أول الكلام. قاله في الترغيب توجيهاً من عنده.

وسأله أبو داود عن تزوج امرأة، فقيل له «ألك امرأة سوى هذه؟ فقال:

كل امرأة لى طالق. فسكت. فقيل: إلا فلانة؟ قال: إلا فلانة، فأبى لم أعنيها»

فأبى أن يفتي فيه.

ويأتى في تعليق الطلاق: إذا علقه بمشيئة الله تعالى.

(١) زيادة من نسخة الشيخ عبد الله بن حسن.

## باب الطلاق في الماضي والمستقبل

قوله ﴿ إِذَا قَالَ لَامْرَأَتِهِ : أَنْتِ طَالِقٌ أَمْسِ ، أَوْ قَبْلَ أَنْ أَنْكِحَكَ يَنْوِي الْإِيقَاعَ : وَقَع ﴾ .

هذا المذهب . اختاره أبو بكر . وحكاه القاضي عن الإمام أحمد رحمه الله . وجزم به في المغنى ، والمحزر ، والشرح ، والنظم ، والوجيز ، والمنور ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، والرعايتين ، والحاوى .

ووقوع الطلاق بقصد وقوعه أمس : من مفردات المذهب .

وجعله القاضي وحفيده كسألة ما إذا لم ينو إلا نية .

وعنه : يقع إن كانت زوجته أمس .

نقل مهنا : إذا قال « أنت طالق أمس » وإنما تزوجها اليوم . فليس هذا

بشيء . ففهمومه : أنها إن كانت زوجته بالأمس : طلقت .

قوله ﴿ وَإِنْ لَمْ يَنْوِ : لَمْ يَقَعْ ، فِي ظَاهِرِ كَلَامِهِ ﴾ .

وهو المذهب . جزم به في الوجيز وغيره . وصححه في النظم وغيره . وقدمه في

المحزر ، والرعايتين ، والحاوى الصغير ، والفروع وغيرهم .

قال ناظم المفردات : عليه الأكثر . وهو من المفردات .

وقال القاضي : يقع . وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله . فيلغو ذكر

« أمس » .

وحكى عن أبي بكر : لا يقع إذا قال « أنت طالق أمس » وَيَقَعُ إِذَا قَالَ

« قَبْلَ أَنْ أَنْكِحَكَ » .

قال القاضي : رأيت بخط أبي بكر في جزء مفرد .

وحمل القاضي قول أبي بكر - رحمه الله - على أنه يتزوجها بعد ذلك ثانياً .

فيبين وقوعه الآن .

قال المصنف والشارح - في تعليل قول أبي بكر - لأن « أمس » لا يمكن وقوع الطلاق فيه .

وقبل تزوجها متصور الوجود . فإنه يمكن أن يتزوجها ثانياً ، وهذا الوقت قبله ، فوقع في الحال . كما لو قال « أنت طالق قبل قدوم زيد » .

قوله ﴿ فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ أَنْ زَوْجًا قَبْلِي طَلَّقَهَا ، أَوْ طَلَّقْتُهَا أَنَا فِي نِكَاحٍ قَبْلَ هَذَا : قَبِلَ مِنْهُ إِذَا احْتَمَلَ الصِّدْقَ فِي ظَاهِرِ كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ ﴾ .

أما فيما بينه وبين الله تعالى : فيدين . على الصحيح من المذهب . وعليه الأصحاب . وجزم به في المعنى ، والشرح ، والحرر ، والوجيز ، وغيرهم . وقدمه في الفروع ، وغيره .

وعنه : لا يدين فيهما باطنا . حكاهما الحلواني وابن عقيل .

وأما في الحكم : فظاهر كلام المصنف هنا : أنه يقبل أيضاً . وهو مقيد بما إذا لم تكذبه قرينة ، من غضب أو سؤاها الطلاق ونحوه . فلا يقبل قولاً واحداً . وكلام المصنف هو المذهب وإحدى الروايتين .

وجزم به في الوجيز وغيره . وقدمه في الحرر ، والرعاية الكبرى .

وقال في الرعاية الصغرى : قبل حكماً ، إلا أن يعلم من غير جهته . ولعله سهو

أو نقص من الكاتب . وإنما هذا الشرط على التخريج الآتي .

والرواية الثانية : لا يقبل .

وقال في الحرر : ويتخرج إذا قلنا : تطلق بلا نية : أن لا يقبل منه في الحكم

إلا أن يعلم من غير جهته . وتبعه في الرعاية الكبرى . وأطلق الروايتين في

الفروع وغيره .

وتقدم نظير ذلك في أول « باب صريح الطلاق وكنايته » عنه قوله « وإن

نوى بقوله « أنت طالق » من وثاق ، أو مطلقة من زوج كان قبلي » .

وتقدم تحرير ذلك . فليعاود . فإن الأصحاب ذكروا أن الحكم فيهما واحد .  
تفسيه : ظاهر قوله « قبل منه إذا احتمل الصدق » أى وجوده : أنه يشترط أن  
يكون قد وجد ذلك منه أو من الزوج الذى قبله .  
هذا المذهب . واختاره القاضى وغيره [ وهو قول أبى الخطاب . وقدمه فى  
الشرح ] .

قال فى المحرر ، والرعاية ، والنظم ، والحاوى ، والوجيز ، وغيرهم : إذا أمكن .  
[ قال فى الترغيب : هو قياس المذهب .  
وقال القاضى : يقبل مطلقاً ] وقدمه فى الفروع .  
[ وهل يشترط أيضاً ثبوته عند الحاكم ، أو إن تداعيا عنده ، أو لا مطلقاً .  
أو يشترط فى الحكم دون التدين باطناً ، وهو الأظهر ؟ فيه خلاف .  
لكن فرق بين إمكان الصوت ، ولو لم يكن وجد شيء مطلقاً . وبين الوجود  
نفسه ، سواء اشترط ثبوته فى نفس الأمر ، أو عند الحاكم ، للحكم أو للتدين مثلاً .  
فشكل من ذلك مسألة مستقلة بنفسها ، خلافاً لمن يجعل الخلف لفظياً فى  
ذلك كله <sup>(١)</sup> .

قوله ﴿ فَإِنْ مَاتَ أَوْ جُنَّ أَوْ خَرَسَ ، قَبْلَ الْعِلْمِ بِمُرَادِهِ ، فَهَلْ تَطْلُقُ ؟  
عَلَى وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما فى المعنى ، والشرح ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوى الصغير .  
أمرهما : لاتطلق . وهو الصحيح من المذهب . صححه فى التصحيح . وجزم  
به فى الوجيز .

والوجه الثانى : تطلق .

والخلاف هنا مبنى على الخلاف المتقدم فى اشتراط النية فى أصل المسألة .

(١) ما بين الربيعين زيادة من نسخة الشيخ عبد الله بن حسن .

فإن قيل : تشتط النية هناك - وهو المذهب - : لم تطلق هنا . لأن شرط وقوع الطلاق النية ، ولم يتحقق وجودها .

وإن قيل : لا تشتط النية هنا ، طلقت هناك . قاله الأصحاب . منهم المصنف والشارح ، وابن منبج ، وغيرهم .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَ قُدُومِ زَيْدٍ بِشَهْرٍ . فَقَدِمَ قَبْلَ مُضِيِّ شَهْرٍ : لَمْ تَطْلُقِي ﴾ .

وكذا إذا قدم مع الشهر . وهذا للمذهب . وعليه أكثر الأصحاب . حتى قال المصنف ، والشارح ، في المسألة الأولى : لم تطلق ، بغير اختلاف من أصحابنا .

وقيل : هما كقوله « أنت طالق أمس » وجزم به الحلواني .

فأمره : قال في القواعد الأصولية ، في هذه المسألة : جزم بعض أصحابنا بتحريم وطؤها من حين عقد الصفة إلى حين موته .

وقال في المستوعب : قال بعض أصحابنا : يحرم عليه وطؤها من حين عقد هذه الصفة إلى حين موته . لأن كل شهر يأتي محتمل أن يكون شهر وقوع الطلاق فيه . ولم يذكر خلافه .

قوله ﴿ وَإِنْ قَدِمَ بَعْدَ شَهْرٍ وَجُزءٌ يَقَعُ الطَّلَاقُ فِيهِ : تَبَيَّنَا وَقُوعَهُ فِيهِ ﴾ .

بلا نزاع . وكان وطؤه محرماً . فإن كان وطئاً : لزمه المهر .

### فوائد

الأولى : لها النفقة من حين التعليق إلى أن يتبين وقوع الطلاق .

قلت : فيعابى بها .

الثانية: قوله ﴿ وَإِنْ خَالَعَهَا بَعْدَ الْيَمِينِ يَوْمَ ، وَكَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا ، ثُمَّ قَدِمَ زَيْدٌ بَعْدَ الشَّهْرِ يَوْمِينَ : صَحَّ الْخُلْعُ وَبَطَلَ الطَّلَاقُ ﴾ .

وهذا صحيح لا خلاف فيه . لأن الطلاق لم يصادفها إلا بائناً ، والبائن لا يقع عليها الطلاق .

وقوله ﴿ وَإِنْ قَدِمَ بَعْدَ شَهْرٍ وَسَاعَةٍ : وَقَعَ الطَّلَاقُ دُونَ الْخُلْعِ ﴾ .

بلا خلاف عليها ، لكن إذا لم يقع الخلع : ترجع بالعوض .

وقوله ﴿ وَكَانَ الطَّلَاقُ بَائِنًا ﴾ .

احترازاً من الطلاق الرجعي . فإنه يصح الخلع مطلقاً . أعني قبل وقوع الطلاق وبعده ، ما لم تنقض عدتها .

الثالثة: وكذا الحكم لو قال « أنت طالق قبل موتي بشهر » لكن لا إرث

لبائن ، لعدم التهمة .

ولو قال « إذا مت فأنت طالق قبله بشهر » لم يصح . ذكره في الانتصار .

لأنه أوقعه بعده . فلا يقع قبله لمضيه .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ قَبْلَ مَوْتِي : طَلَّقَتْ فِي الْحَالِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وقال في التبصرة : تطلق في جزء يليه موته ، كقبييل موتي .

### فوائد

إبراهيم: قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : بَعْدَ مَوْتِي ، أَوْ مَعَ مَوْتِي : لَمْ تَطْلُقِي ﴾

بلا نزاع عند الأصحاب . ونص عليه .

لكن قال في القواعد : يلزم على قول ابن حامد : الوقوع هنا في قوله « مع

موتي » لأنه أوقع الطلاق مع الحكم بالبينونة . فيإيقاعه مع سبب الحكم أولى . انتهى

الثانية : لو قال « أنت طالق يوم موتي » ففي وقوع الطلاق وجهان .  
وأطلقهما في الحرر ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع .  
أمرهما : تطلق في أوله . وهو الصواب . وصححه في النظم . وجزم به في المنور  
والثاني : لا تطلق .

الثالثة : لو قال « أطولكما حياة طالق » فيموت إحداها يقع الطلاق بالأخرى  
إذن ، على الصحيح من المذهب .

وقيل : تطلق وقت يمينه .  
قوله ﴿ وَإِنْ تَزَوَّجَ أُمَّةَ أَبِيهِ ، ثُمَّ قَالَ : إِذَا مَاتَ أَبِي أَوْ اشْتَرَيْتُكَ ،  
فَأَنْتِ طَالِقٌ . فَمَاتَ أَبُوهُ أَوْ اشْتَرَاهَا : لَمْ تَطْلُقِي ﴾ .  
وهو أحد الوجهين . اختاره القاضي في المجرى ، وابن عقيل في الفصول .  
وجزم به في الوجيز . وقدمه في الكافي ، والنظم .

قال ابن منبج في شرحه : هذا المذهب .  
﴿ وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَطْلُقَ ﴾

وهو المذهب . وهو رواية في التبصرة .  
قال في الشرح : وهذا أظهر .  
قال أبو الخطاب في الهداية : وهذا الصحيح .  
قال في الرعايتين : طلقت في الأصح .

واختاره القاضي في الخلاف ، والجامع ، والشريف ، وابن عقيل في عمدة الأدلة  
وغيرهم . وجزم به في المنور ، وتذكرة ابن عبدوس .

وقدمه في الخلاصة ، والحرر ، والحاوي الصغير ، والفروع .  
وأطلقهما في المستوعب ، وقواعد ابن رجب ، وتجريد العناية .  
وتقدم التنبيه على ذلك في باب المحرمات في النكاح .

فأمره : لو قال « إذا ملكتك فأنت طالق » فمات الأب أو اشتراها لم تطلق .  
على الصحيح من المذهب .

قال في الفروع : لا تطلق في الأصح .

قال في المحرر ، والحاوي الصغير : لم تطلق وجهاً واحداً . وجزم به في الرعاية  
الصغرى .

قال في القواعد الفقهية ، في القاعدة السابعة والخمسين : لو قال زوج الأمة لها  
« إن ملكتك فأنت طالق » ثم ملكها : لم تطلق . قاله الأصحاب وجهاً واحداً .  
ولا يصح . لأن ابن حامد يلزمه القول هنا بالوقوع لاقتراءه بالانفساخ . انتهى .  
وقال في الرعاية الكبرى : ولو كان قال « إذا ملكتك فأنت طالق » وقلنا :  
الملك في زمن الخيارين للمشتري : لم تطلق . واقتصر عليه . وقيل : تطلق .

وفي عيون المسائل احتمال : يقع الطلاق في مسألة الشراء ، بناء على أن الملك  
هل ينتقل زمن الخيار ؟ وفيه روايتان .

تفسير : مراده بقوله ﴿ فَإِنْ كَانَتْ مُدَبَّرَةً فَمَاتَ أَبُوهُ : وَقَعَ الطَّلَاقُ  
وَالْعِتْقُ مَعًا ﴾ .

إذا كانت تخرج من الثلث .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ لِأَشْرَبِنَ الْمَاءَ الَّذِي فِي الْكُوزِ ، وَلَا  
مَاءَ فِيهِ ، أَوْ لَأَقْتُلَنَّ فَلَانَا الْمَيْتَ ، أَوْ لَأَصْعِدَنَّ السَّمَاءَ ، أَوْ لَأَطِيرَنَّ ، أَوْ  
إِنْ لَمْ أَصْعِدِ السَّمَاءَ وَنَحْوَهُ : طَلَّقَتْ فِي الْحَالِ ﴾ .

هذا تعليق بعدم وجود المستحيل وعدم فعله .

ومن جملة أمثله « إن لم أشرب ماء الكوز » ولا ماء فيه ، أو « إن لم أطر »  
وهو المذهب . جزم به في الوجيز ، وغيره . وصححه المصنف ، والشارح .

وقدمه في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمعنى ، والشرح ،  
والحرر ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقال أبو الخطاب في موضع من كلامه : لا تنعقد يمينه .

وحكى في الهداية عن القاضي : أنها لا تنعقد . فلا يقع به الطلاق .

وقيل : تطلق في المستحيل لذاته ، وفي المستحيل عادة : تطلق في آخر حياته .

وقيل : إن وَقَّتْه كقوله « لأطيرن اليوم » ونحوه : طلقت في آخر وقته .

وذكره أبو الخطاب اتفاقاً . وإن أطلق : طلقت في الحال .

وقيل : إن علم موته حث وإلا ، فلا لتوهم عود الحياة الفانية .

فأمره : لو قال « لا طلعت الشمس » فهو كقوله « لأصعدن السماء » .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَرِبْتِ مَاءَ الْكُوزِ ، وَلَا مَاءَ فِيهِ  
أَوْ صَعِدْتِ السَّمَاءَ ، أَوْ شَاءَ الْمَيْتُ أَوْ الْبَهِيمَةُ ﴾ .

هذا تعليق بوجود مستحيل وفعله . وهو قسمان : مستحيل عادة ، ومستحيل  
لذاته .

فالمستحيل عادة : كما مثل المصنف .

ومن جملة أمثله « أنت طالق لا طرت » أو « إن طرت » أو « لا شربت

ماء الكوز » ولا ماء فيه . أو « إن قلبت الحجر ذهباً » ونحوه .

والمستحيل لذاته : كقوله « أنت طالق إن رددت أمس » أو « جمعت بين

الضدين » أو « شربت الماء الذي في هذا الكوز » ولا ماء فيه ونحوه . فهذان

القسمان لا تطلق بهما في أحد الوجهين . وهو المذهب . وصححه في المعنى ، والشرح ،

والتصحيح ، والنظم ، وغيرهم .

وحزم به في الوجيز ، وغيره . وقدمه في الحرر ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ،

والفروع .

وتطلق في الآخر . وأطلقهما ابن منجا في شرحه .

وقيل : تطلق في المستحيل لذاته ، لا في الحال في العادة .

فأمره : حكم العتق والحرام والظهار والنذر : حكم الطلاق في ذلك .

وأما اليمين بالله تعالى : فكذلك على أصح الوجهين . قدمه في المحرر ،  
والرعايتين ، والحاوي ، وغيرهم . وأطلقهما في الفروع .

ويأتي الكلام عليه في كلام المصنف في كتاب الأيمان في الفصل الثاني .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ الْيَوْمَ إِذَا جَاءَ غَدٌ ، فَعَلَى الْوَجْهَيْنِ ﴾ .

يعنى المتقدمين قبله . وأطلقهما في الشرح .

أمره هما : لا تطلق مطلقاً . بل هو لغو . وهو الصحيح من المذهب . اختاره

القاضي في المحرر ، وابن عبدوس في تذكرته .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة

وغيرهم .

وقدمه في المحرر ، والرعايتين ، والحاوي ، والفروع . وصححه في التصحيح .

والثاني : تطلق في الحال . اختاره القاضي أيضاً . ذكره الشارح .

قال في الوجيز : طلقت . انتهى .

وقيل : تطلق في غد .

نفي : قال ابن منجا في شرحه : وظاهر كلام المصنف - فيما حكاه عن

القاضي - أن الطلاق لا يقع هنا ، مع قطع النظر عن تخريجه على تعليق الطلاق

بشرط مستحيل .

قال المصنف في المعنى : اختيار القاضي أن الطلاق يقع في الحال . انتهى .

قلت : قد ذكر الشارح عن القاضي قولين : عدم الطلاق مطلقاً ، ووقوع

الطلاق في الحال ، كما ذكرته عنه .

### فائدتاه

إبراهيم: لو قال « أنت طالق ثلاثاً على مذهب السنة، والشيعة، واليهود، والنصارى » فقال القاضي في الدعوى - من حواشي التعليق - : تطلق ثلاثاً . لاستحالة الصفة . لأنه لا مذهب لهم : ولقصد التأكيد . انتهى .  
قلت : ويقرب من ذلك قوله « أنت طالق ثلاثاً على سائر المذاهب » لاستحالة الصفة . والظاهر : أنه أراد التأكيد ، بل هذه أولى من التي قبلها ، ولم أرها للأصحاب .

وقال أبو نصر بن الصباغ والدامغانى من الشافعية : تطلق في الحال .  
وقال أبو منصور بن الصباغ : سمعت من رجل فقيه - كان يحضر عند أبي الطيب - أن القاضي قال : لا يقع . لأنه لا يكون قد أوقع ذلك على المذاهب كلها .

قال أبو منصور : لا بأس بهذا القول .

الثانية : قوله ﴿ إِذَا قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ غَدًا ، أَوْ يَوْمَ السَّبْتِ ، أَوْ فِي رَجَبٍ طَلَّقْتَ بِأَوَّلِ ذَلِكَ ﴾ ،

بلا نزاع . ويجوز له الوطاء قبل وقوعه .

﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ الْيَوْمَ ، أَوْ فِي هَذَا الشَّهْرِ : طَلَّقْتَ فِي

الحال ﴾ .

بلا خلاف أعلمه .

وكذا لو قال « أنت طالق في الحول » طلقت أيضاً بأوله . على الصحيح من

المذهب . قدمه في المستوعب ، والرعاية ، والفروع ، وغيرهم .

وعنه : لا يقع إلا في رأس الحول . اختاره ابن أبي موسى .

قال في الفروع : وهو أظهر .

قوله ﴿ فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُهُ فِي آخِرِ هَذِهِ الْأَوْقَاتِ دِينٍ ﴾ .

إذا قال : أنت طالق غدا ، أو يوم السبت وقال « أردت في آخر ذلك » فقطع المصنف هنا : أنه يدين ، وهو أحد الوجهين أو الروايتين . ذكرهما في الرعايتين . وجزم به في المغنى ، والشرح ، والوجيز ، وشرح ابن منبجا . وقدمه في الرعايتين ، والحاوى الصغير .

قال في الفروع : والمنصوص أنه لا يدين . وقدمه في المحرر . ومال إليه الناظم .

قلت : هذا المذهب .

وأطلقهما في الهداية ، والفروع .

وأما ماعدا هاتين المسألتين : فقطع المصنف أيضاً أنه يدين ، وهو المذهب .

قال في الفروع : دين في الأصح .

قال في الرعاية الكبرى : دين في الأظهر .

قال في الحاوى : دين في أصح الوجهين . وجزم به في المغنى ، والشرح ،

والرعاية الصغرى ، والوجيز ، والنظم ، وغيرهم .

وقيل : لا يدين . وقدم في القواعد الأصولية : أنه لا يدين إذا قال « أنت

طالق يوم كذا » وقال : أردت آخره .

قوله ﴿ وَهَلْ يُقْبَلُ فِي الْحُكْمِ ؟ يُخْرِجُ عَلَى رِوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما في الرعايتين ، والحاوى فيما عدا المسألتين الأولتين . وأطلقهما في

شرح ابن منبجا في الجميع . وأطلقهما في الفروع في « أنت طالق اليوم أو غداً ،

أو شهر كذا » .

أمرهما : يقبل . وهو الصحيح من المذهب . صححه في المغنى ، والشرح ،

والتصحيح ، والنظم ، وابن أبي المجد في مصنفه . واختاره ابن عبدوس في

تذكرته .

والثانية : لا يقبل . صححه في الخلاصة . وحزم به في المنور .  
قال في الوجيز : دين فيه .  
وقدم في الرعايتين : أنه لا يقبل إذا قال « غداً أو يوم كذا » وحزم به في  
الحاوي الصغير .

### فأمراته

إبراهيم : قال في بدائع الفوائد : فائدة .  
ما يقول الفقيه أيده إلا ، وما زال عنده إحسان  
في فتى علق الطلاق بشم ر قبل ما قبل قبله رمضان  
في هذا البيت ثمانية أوجه :  
أحدها : هذا .  
والثاني : بعد ما بعد بعده .  
والثالث : قبل ما بعد بعده .  
والرابع : بعد ما قبل قبله . فهذه أربعة متقابلة .  
الخامس : قبل ما بعد قبله .  
السادس : بعد ما قبل بعده .  
السابع : بعد ما بعد قبله .  
الثامن : قبل ما قبل بعده .  
وتلخيصها : أنك إن قدمت لفظة « بعد » جاء أربعة .  
أحدها : أن كلها بعد .  
الثاني : بعدان وقبل .  
الثالث : قبلان وبعده .  
الرابع : بعدان بينهما قبل .  
وإن قدمت لفظة « قبل » فكذلك .

وضابط الجواب عن الأقسام : أنه إذا اتفقت الألفاظ . فإن كانت « قبل » وقع الطلاق في الشهر الذي تقدمه رمضان بثلاثة شهور . فهو ذو الحجة . فكأنه قال « أنت طالق في ذي الحجة » لأن المعنى : أنت طالق في شهر رمضان قبل قبل قبله . فلو كان رمضان قبله طلقت في شوال .

ولو قال « قبل قبله » طلقت في ذي القعدة .

وإن كانت الألفاظ كلها « بعد » طلقت في جمادى الآخرة . لأن المعنى :

أنت طالق في شهر يكون رمضان بعد بعد بعده .

ولو قال « رمضان بعده » طلقت في شعبان .

ولو قال « بعد بعده » طلقت في رجب .

وإن اختلفت الألفاظ - وهي ست مسائل - فضابطها : أن كل ما اجتمع

فيه « قبل ، و بعد » فألغهما ، نحو « قبل بعده » و « بعد قبله » واعتبر الثالث .

فإذا قال « قبل ما بعد بعده » أو « بعد ما قبل قبله » فألغ اللفظين الأولين ،

بصير كأنه قال أولاً « بعده رمضان » فيكون شعبان .

وفي الثاني : كأنه قال « قبله رمضان » فيكون شوالاً .

وإن توسطت لفظة بين مضادين لها نحو « قبل بعد قبله » و « بعد قبل

بعده » فألغ اللفظين الأولين . ويكون شوالاً في الصورة الأولى . كأنه قال : في

شهر قبله رمضان . وشعبان في الثانية . كأنه قال « بعده » رمضان .

وإذا قال « بعد بعد قبله » أو « قبل قبل بعده » - وهي تمام الثمانية - طلقت

في الأولى في شعبان . كأنه قال : بعده رمضان . وفي الثانية في شوال . كأنه قال :

قبله رمضان . انتهى .

الثانية : لو قال « أنت طالق اليوم أو غداً » أو « أنت طالق غداً ، أو بعد

غد » طلقت في أسبق الوقتين . قاله الأصحاب .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ الْيَوْمَ وَغَدًا وَبَعْدَ غَدٍ، أَوْ فِي الْيَوْمِ  
وَفِي غَدٍ وَفِي بَعْدِهِ. فَهَلْ تَطْلُقُ ثَلَاثًا، أَوْ وَاحِدَةً؟ عَلَى وَجْهَيْنِ﴾ .

أمرهما : تطلق واحدة، كقوله « أنت طالق كل يوم » ذكره في الانتصار

وصحح هذا الوجه في التصحيح .

والوجه الثاني : تطلق ثلاثًا ، كقوله « أنت طالق في كل يوم » ذكره

أيضًا في الانتصار .

وقيل : تطلق في الأولى واحدة ، وفي الثانية ثلاثًا . وهو المذهب . جزم به

في الوجيز ، وتذكرة ابن عبدوس . وقدمه في المحرر ، والراعيين ، والحاوي

الصغير ، والنظم . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب

والخلاصة في الأولى . وقدموه في الثانية .

وأطلقهن ابن منجا في شرحه . وأطلق الوجهين فيهما في المغني ، والشرح ،

والفروع .

وقال : ويتوجه أن يخرج « أنت طالق كل يوم » أو « في كل يوم » على

هذا الخلاف .

ويأتي في كلام المصنف : إذا قال « إن كنت تحبين أن يعذبك الله بالنار

فأنت طالق » في تعليق الطلاق بالشروط ، في فصل تعليقه بالمشيئة . فإن بعضهم

ذكرها هنا .

قوله ﴿وَإِنْ قَالَ: أَنْتِ طَالِقٌ الْيَوْمَ إِنْ لَمْ أُطَلِّقْكَ الْيَوْمَ: طَلَّقْتِ

فِي آخِرِ جُزْءٍ مِنْهُ﴾ .

هذا المذهب . نص عليه . وعليه أكثر الأصحاب . منهم أبو الخطاب ،

والمصنف ، والشارح ، وغيرهم .

قال في الرعاية الكبرى : وهو أظهر . وجزم به في الوجيز ، والمنور ،  
وتذكرة ابن عبدوس . وقدمه في الفروع .  
وقال أبو بكر : لا تطلق . قدمه في الخلاصة ، والرعايتين ، والنظم .  
وأطلقهما في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والمحزر ، والحاوي  
الصغير .

فائدة : لو أسقط اليوم الأخير فقط . فقال « أنت طالق اليوم إن لم أطلقك »  
فحكها حكم المسألة التي قبلها خلافاً ومذهباً . قاله في المعنى ، والشرح ، والفروع ،  
وغيرهم .

ولو أسقط اليوم الأول فقط . فقال « أنت طالق إن لم أطلقك اليوم » طلقت  
بلا خلاف .

لكن في وقت وقوعه وجهان .  
وأطلقهما في المعنى ، والشرح ، والفروع .  
أمرهما : تطلق في آخره . قدمه ابن رزين في شرحه .

والوجه الثاني : تطلق بعد خروجه .

ولو أسقط اليوم الأول والأخير . فقال « أنت طالق إن لم أطلقك » فيأتي  
في كلام المصنف في أول الباب الآتي بعد هذا .

فائدة : لو قال لزوجاته الأربع « أيتكن لم أطاها الليلة فصواحباتها طواق »  
ولم يبطأ تلك الليلة واحدة منهن . فالمشهور عند الأصحاب : أنهن يطلقن ثلاثاً ثلاثاً .  
قاله في القاعدة الستين بعد المائة .

وحكى أبو بكر وجهاً - وجزم به أولاً - أن إحداهن تطلق ثلاثاً . والبواق  
طلقتين طلقتين . وعلاه .

فعلى هذا الوجه : ينبغي أن يقرع بينهن . فمن خرجت عليها قرعة الثلاث  
حرمت بدون زوج وإصابة . قاله في القواعد .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ يَوْمَ يَقْدُمُ زَيْدٌ ، فَمَاتَتْ غُدْوَةً ،  
وَقَدِمَ بَعْدَ مَوْتِهَا ﴾ يعنى : فى ذلك اليوم ﴿ فَهَلْ وَقَعَ بِهَا الطَّلَاقُ ؟ عَلَى  
وَجْهَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما ابن منجا فى شرحه ، والناظم .

أمرهما : وقع بها الطلاق . وهو الصحيح من المذهب . صححه فى التصحيح ،  
والمنفى ، والشرح . وجزم فى الوجيز وغيره . وقدمه فى الرعايتين ، والحاوى ،  
والفروع ، وغيرهم .

والوجه الثانى : لا يقع بها الطلاق .

وأما « إذا قدم ليلاً أو نهاراً ، أو حياً أو ميتاً ، أو طائعاً أو مكرهاً » فيأتى فى  
كلام المصنف فى آخر الباب .  
فعلى المذهب : تطلق من أول النهار . جزم به فى المنفى ، والشرح . وقدمه  
فى المحرر ، والحاوى .

وقيل : تطلق عقيب قدومه . وقدمه فى الرعايتين . وأطلقهما فى الفروع .

وكذا الحكم لو قدم وهى حية فى وقت وقوع الطلاق الوجهان .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ فِي غَدٍ إِذَا قَدِمَ زَيْدٌ . فَمَاتَتْ قَبْلَ  
قُدُومِهِ : لَمْ تَطْلُقْ ﴾ .

هذا أحد الوجهين . وهو احتمال فى الهداية . و صححه فى المستوعب . وجزم  
به فى الكافى ، والشرح ، والنظم ، والوجيز ، وغيرهم .

والوجه الثانى : تطلق . وهو المذهب .

قال فى المستوعب : ذكر أصحابنا أنه يحكم بطلاقها بناء على ما إذا نذر أن يصوم

غداً إذا قدم زيد . فقدم وقد أكل . فإنه يلزمه قضاؤه ، لأن نذره [ قد ] انمقد انتهى .

وهو ظاهر ماجزم به في المحرر . فإنه قال : إذا قال « أنت طالق في غد إذا قدم زيد » فقدم فيه طلقت ، ولم يفرق بين موتها وعدمه .

وقدمه في الهداية ، والخلاصة ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، والفروع ، وغيرهم . واختاره ابن عبدوس في تذكرته . وأطلقهما في المذهب .

فعلى المذهب : يقع الطلاق عميق قدومه ، على الصحيح من المذهب . قدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم . وجزم به في الشرح .

وقال أبو الخطاب : تطلق من أول الغد . وجزم به ابن عبدوس في تذكرته . وأطلقهما في الفروع .

وقيل : محل هذا إذا قدم والزوجان حيان .

### فأمرنا

أمرهما : لو قدم زيد والزوجان حيان ، طلقت قولاً واحداً . لكن في وقت وقوعه الوجهان المتقدمان ، وأطلقهما في الفروع .

أمرهما : يكون وقت قدومه ، وهو المذهب . قدمه في المحرر ، والنظم ، والرعايتين ، والحاوي الصغير ، وغيرهم . وهو ظاهر ما قطع به الشارح في بحثه .

والوجه الثاني : تطلق من أول الغد . اختاره أبو الخطاب كما تقدم .

الثانية : قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ الْيَوْمَ غَدًا : طَلَقْتِ الْيَوْمَ وَاحِدَةً ، إِلَّا أَنْ يُرِيدَ طَالِقٌ الْيَوْمَ وَطَالِقٌ غَدًا . فَتَطْلُقُ اثْنَتَيْنِ ﴾ . بلا خلاف أعلمه .

وإن أراد : نصف طلقة اليوم ، ونصفها غداً : طلقت طلقتين . على الصحيح من المذهب : كما جزم به المصنف هنا .

وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة  
والحرر ، والنظم ، وغيرهم . وقدمه في المغنى ، والشرح .  
وقيل : تطلق واحدة . وهو احتمال للقاضى .  
ولم يذكر هذه المسألة في الفروع .

قوله ﴿ فَإِنْ نَوَى نِصْفَ طَلْقِ الْيَوْمِ وَبَاقِيهَا غَدًا اِحْتَمَلَ وَجْهَيْنِ ﴾  
وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والشرح ، وشرح  
ابن منبج .

أمرهما : تطلق واحدة . وهو الصحيح من المذهب . صححه في التصحيح ،  
والنظم . وقدمه في الحرر ، والفروع .  
والوجه الثانى : تطلق اثنتين .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ إِلَى شَهْرٍ ﴾ وكذا إلى حول ﴿ طُلِّقَتْ  
عِنْدَ انْقِضَائِهِ ﴾ .

هذا المذهب بشرطه . وعليه الأصحاب .  
وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ،  
والحرر ، والمغنى ، والشرح ، والرعايتين ، والحاوى ، وغيرهم . وقدمه في الفروع .  
وعنه : يقع في الحال . وهو مذهب أبى حنيفة .  
قوله ﴿ إِلَّا أَنْ يَنْوَى طَلَاقَهَا فِي الْحَالِ ﴾ .

يعنى فتطلق في الحال . وهذا المذهب . وعليه الأصحاب . وقطع به أكثرهم .  
وحكى ابن عقيل مع النية الروائتين المتقدمتين مع عدم النية ، وكقوله « أنت  
طالق إلى مكة » على ما تقدم في « باب ما يختلف به عدد الطلاق » وإن قال  
« بعد مكة » وقع في الحال .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ فِي آخِرِ الشَّهْرِ ، طَلَّقْتَ بِطُلُوعِ  
فَجْرِ آخِرِ يَوْمٍ مِنْهُ ﴾ .

هذا أحد الوجوه . واختاره الأكثر . وجزم به في الهداية ، والمذهب ، ومسبوك  
الذهب ، والمستوعب ، والخلاصة ، والوجيز ، والمنور .

وقدمه في المحرر ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والشرح ، وصححه .

وقيل : تطلق بغروب شمس الخامس عشر منه .

وقيل : تطلق في آخر جزء منه . قدمه في الفروع . وهو الصواب .

قلت : وهو المذهب على ما اصطالحناه في الخطبة .

قوله ﴿ أَوْ أَوَّلِ آخِرِهِ ﴾ .

يعنى لو قال « أنت طالق في أول آخر الشهر » طلقت بطول فجر آخر يوم منه  
وهو المذهب .

قال ابن منجا في شرحه : هذا المذهب . وجزم به في الوجيز ، والمنور .

وصححه في المذهب ، ومسبوك الذهب ، والشرح ، والقواعد الأصولية .

وقدمه في الهداية ، والمستوعب ، والخلاصة ، والمحزر ، والرايعتين ، والحاوي

الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

﴿ وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : تَطْلُقُ بِغُرُوبِ شَمْسِ الْخَامِسِ عَشْرٍ مِنْهُ ﴾ .

قلت : وعلى قياس قوله : تطلق بالزوال منه يوم الخامس عشر ، إذا تبين أنه

كان ناقصاً .

فعلى المذهب : يحرم وطؤه في تاسع وعشرين . ذكره ابن الجوزي في المذهب

ومسبوك الذهب .

قال في الفروع : ويتوجه تحريمه لا يحرم .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : فِي آخِرِ أَوَّلِهِ طَلَّقْتَ فِي آخِرِ يَوْمٍ مِنْ أَوَّلِهِ ﴾ .

هذا أحد الوجوه .

قال ابن منجا في شرحه : هذا المذهب .

قال في المغنى ، والشرح : هذا أصح . وقدمه في الهداية ، والمستوعب ،

والخلاصة ، والمحرم ، والرايعيتين ، والحاوى الصغير . وجزم به في الوجيز .

وقيل : تطلق بطول فجر أول يوم منه . وهو المذهب .

قال في الفروع : طلقت بفجر أول يوم منه في الأصح . وجزم به في المنور .

وقدمه في المحرم .

﴿ وقال أبو بكر : تطلق بغروب شمس الخامس عشر منه ﴾ .

وقال في الرعاية : إذا قال « أنت طالق في غرة الشهر ، أو أوله » وأراد

أحدهما : دين في الأظهر . وفي الحكم وجهان . وقيل : روايتان .

وقال في المغنى ، والشرح : الثلاث الليلية الأولى تسمى غرراً .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : إِذَا مَضَتْ سَنَةٌ فَأَنْتِ طَالِقٌ : طَلَّقَتْ إِذَا مَضَى

أَثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا بِالْأَهْلِ ﴾ بلا نزاع ﴿ وَيُكْمَلُ الشَّهْرُ الَّذِي حَلَفَ فِي

أَثْنَيْهِ بِالْعَدَدِ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه الأصحاب .

وعنه : يكل الكل بالعدد . وأطلقهما في المحرم .

وعند الشيخ تقي الدين رحمه الله إلى مثل تلك الساعة .

وتقدم نظير ذلك في « باب الإجارة » عند قوله « وإذا أجره في أثناء شهر

سنة » .

قوله ﴿ وَإِذَا قَالَ : إِذَا مَضَتْ السَّنَةُ فَأَنْتِ طَالِقٌ : طَلَّقَتْ بِانْسِلَاحِ

ذِي الْحِجَّةِ ﴾ .

بلا خلاف أعلمه .

قال ابن رزين : وكذا الحكم إذا أشار . فقال « أنت طالق في هذه السنة »  
فأُردت : لو قال « أردت بالسنة اثني عشر شهراً » دُين ، وهل يقبل في الحكم ؟  
على روايتين . وهما وجهان في المذهب .

وأطلقهما في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ، والمحرم ، والفروع .  
إمدهما : يقبل . وهو المذهب . جزم به في المغنى ، والشرح ، والمنور ،  
وتذكرة ابن عبدوس .

والرواية الثانية : لا يقبل . وصححه الناظم .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ فِي كُلِّ سَنَةٍ طَلَقَةً : طَلَّقْتَ الْأُولَى فِي  
الْحَالِ ، وَالثَّانِيَةَ فِي أَوَّلِ الْمُحَرَّمِ ، وَكَذَا الثَّلَاثَةَ . فَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ  
بِالسَّنَةِ اثْنَيْ عَشَرَ شَهْرًا : دُيِّنَ . وَهَلْ يُقْبَلُ فِي الْحُكْمِ ؟ يُخْرَجُ عَلَى  
رَوَايَتَيْنِ ﴾ .

وأطلقهما ابن منبج في شرحه ، والنظم .

إمدهما : يقبل وهو المذهب . جزم به في الهداية ، والمذهب ، والمستوعب ،

والمحرم ، والرايتين ، والحاوي الصغير . وصححه في المغنى ، والشرح .

قال في الفروع : قبل في الحكم على الأصح .

والرواية الثانية : لا يقبل .

تفصيل : محل هذا إذا بقيت في عصمته .

أما لو بان منه ، ودامت حتى مضت السنة الثالثة ، ثم تزوجها : لم يقع  
الطلاق ، ولو نكحها في السنة الثالثة ، أو الثانية : وقعت الطلقة عقب العقد . جزم  
به في الفروع .

قال في المغنى : اقتضى قول أكثر أصحابنا وقوع الطلاق عقب تزوجه بها إذا

تزوجها في أثناء السنة الثانية . لأنه جزء من السنة الثانية التي جعلها ظرفاً للطلاق .  
قال ، وقال القاضي : تطلق بدخول السنة الثالثة . وإن كان نكاحها في  
السنة الثالثة : طلقت بدخول السنة الرابعة . انتهى .  
ومحل هذا أيضاً على المذهب .

فأما على قول أبي الحسن التميمي ، ومن وافقه : فتنحل الصفة بوجودها في  
حال البينونة . فلا تعود بحال .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَرَدْتُ أَنْ يَكُونَ ابْتِدَاءَ السِّنِّينَ الْمُحَرَّمَ : دَيْنٌ ،  
وَلَمْ يُقْبَلْ فِي الْحُكْمِ ﴾ .

وهو المذهب . قطع به القاضي ، وصاحب المنور ، وابن عبدوس في تذكرته .  
وقال المصنف في المغنى : والأولى أن يخرج فيه روايتان .  
قال في المحرر : على روايتين . وأطلقهما في الفروع .  
وهما وجهان مطلقان في الرعايتين ، والنظم .

قوله ﴿ وَإِنْ قَالَ : أَنْتِ طَالِقٌ يَوْمَ يَقْدُمُ زَيْدٌ ، فَقَدِمَ لَيْلاً : لَمْ  
تَطْلُقْ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِالْيَوْمِ الْوَقْتَ ، فَتَطْلُقِ ﴾ .

بلا خلاف . ومفهومه : أنه إذا أطلق النية لا تطلق بقدمه ليلاً . وهو المذهب .  
قدمه في الفروع .  
وقيل : تطلق .

قال في الرعايتين ، والحاوي الصغير ، والمحرر : فَكَنْيَّةُ الْوَقْتِ .  
وقيل : كنية النهار . يعنون أن المقدم أنها تطلق مع إطلاق النية . وقدمه  
في النظم .

تفسير : مفهوم قوله « قدم ليلاً » أنه لو قدم نهراً طلقت ، وهو صحيح بلا  
خلاف إذا قدم حياً عند الجمهور .

وقال الخلال : يقع قولاً واحداً .

وقال ابن حامد : إن كان القادم ممن لا يمتنع من القدوم يمينته - كالسلطان ،  
والحاج والأجنبي - ، حث . ولا يعتبر علمه ، ولا جهله .

وإن كان ممن يمتنع باليمين من القدوم - كقراءة لها ، أو لأحدهما ، أو غلام  
لأحدهما . فجهل اليمين ، أو نسيها - فالحكم فيه كما لو حلف على فعل نفسه ففعله  
جاهلاً أو ناسياً . فيه روايتان ، كذلك هنا على ما يأتي آخر الباب الآتي .

فعلى المذهب : في وقت وقوع الطلاق وجهان ، وأطلقهما في الفروع .

أمرهما : تطاق من أول النهار . وهو المذهب . جزم به في المعنى ، والشرح .

وقدمه في المحرر ، والرايعتين ، والحاوي الصغير ، والنظم .

والوجه الثاني : تطلق عقيب قدومه .

وفائدة الخلاف : الإرث وعدمه .

وتقدم « إذا قدم وقد ماتت في ذلك اليوم » في هذا الباب فليعاود .

قوله ﴿ وَإِنْ قَدِمَ بِهِ مَيْتًا أَوْ مُكْرَهًا لَمْ تَطْلُقْ ﴾ .

هذا المذهب . وعليه جماهير الأصحاب .

قال الزركشي : هذا المذهب المشهور . والمختار للأصحاب .

وجزم به في الوجيز ، والنور ، ومنتخب الأدمي ، والهداية ، والمذهب ،

والخلاصة . وقدمه في المعنى ، والمحرر ، والشرح ، والنظم ، والرايعتين ، والحاوي

الصغير ، والفروع ، وغيرهم .

وقال أبو بكر في التنبيه : تطلق . وهو رواية عن الإمام أحمد رحمه الله .

ومحل الخلاف : إذا لم تكن نية .

أما مع النية فيحمل الكلام عليها بلا إشكال .